



خبر صحفي

يعقد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس" ورشة عمل بعنوان:

الاستثمار المؤثر لتحقيق تنمية اجتماعية مستدامة



رام الله، الأربعاء 23، تشرين الأول 2019: عقد اليوم معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني-ماس بالتعاون مع شركة الاتصالات الفلسطينية وبنك فلسطين ورشة عمل استمرت لمدة ساعتين حول موضوع الاستثمار المؤثر والمسؤول اجتماعياً. هدفت هذه الورشة إلى تعريف المشاركين على مجموعة من الأدوات والمصطلحات المستخدمة في الاستثمار المسؤول اجتماعياً، حيث أن فهم هذه الأدوات بشكل أفضل سيعزز الشراكات بين قطاع الشركات والقطاع الأهلي والحكومة من أجل التنمية المستدامة. وهدفت هذه الورشة أيضاً إلى، إظهار الممارسات التي يمكن أن تزيد الأموال المتاحة للصالح الاجتماعي وتحسين الحياة للمجتمعات المهمشة بطريقة تتعد عن المنهج الخيري أو الإحساني وتبحث في حلول أكثر استدامة من خلال التعاون مع القطاعات المختلفة.

قدم ورشة العمل وأدارها الدكتور عطا الله كَتَّاب، رئيس ومؤسس شركة ساند لتنمية العطاء الاجتماعي والتنموي في المنطقة العربية، والمدير العام السابق لمؤسسة التعاون، وحضرها فيض من الخبراء من القطاع الخاص والحكومة والمجتمع المدني والأكاديمي. قدم الدكتور كَتَّاب فكرة الاستثمار المؤثر لتحقيق تنمية اجتماعية باعتباره وسيلة لتوفير المصادر المالية واستخدامها لتحقيق عوائد اجتماعية، إلى جانب العوائد الاقتصادية المتحققة. إنها تطوير على ما يعرف بشكل عام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)، وهي إضافة على الممارسات التقليدية في إدارة الأعمال، والتي تقوم بأعمال خيرية باستخدام أرباح متأتية من القيام بالأعمال التجارية. على الرغم من ذلك، يطالب المستهلكون الشركات أن تعير انتباه خاص إلى مؤشرات أكثر مثل (حماية البيئة، والعدالة الاجتماعية) إلى جانب الأرباح. على الرغم من فهم المستهلكين أن الأرباح تعد دافعاً مهماً لأصحاب الأعمال، يتوقعون من الشركات أيضاً التركيز على خلق فرص للنساء والشباب، وضمان الاستدامة البيئية، وسياسات التسعير العادل، والإنتاج الآمن والأخلاقي.. إلخ.

استعرض المشاركون في ورشة العمل حالة دراسية من التجربة الهندية تم فيها توفير الضوء والطاقة لمجتمع فقير لا تصله هذه الموارد، وقد تم توفيرها من خلال شراكة بين القطاع الخاص، والقطاع الأهلي، والحكومة؛ تمت عملية توليد وتوزيع الكهرباء من قبل مستثمرين من القطاع الخاص والأهلي بالاستفادة من الحلول المحلية التي تعتبر صديقة للبيئة وبأسعار معقولة وموثوق بها، وهو ما أدى بدوره لتحقيق التأثير المطلوب.

كما تساءل عدد من المشاركون عن قضايا تتعلق بالفرق ما بين الشركات غير الربحية والشركات الخاصة الهادفة للربح، هل سيتم تحديد أولويات هذا الاستثمار بمبادرات يقودها القطاع الخاص أم تحدها أولويات الحكومة من خلال دراسة احتياجات المجتمع مثل التخفيف من الفقر والبطالة؟ أكد عدد من المشاركين كذلك على أن نموذج الاستثمار المؤثر اجتماعياً لا يزال غير منتشر بشكل كافي ويجب العمل على نشره على نطاق واسع حتى يترسخ بالفعل وبالتالي يصبح منهج عمل للشركات، وأداة بيد المجتمع للضغط على الشركات لتتبنى سياسات مستجيبة للبيئة والمجتمع إلى جانب هدفها الأساسي في تحقيق الربح.

من النقاط الجوهرية في عمل الاستثمار المؤثر اجتماعياً، التي أكد عليها عدد من المشاركين، أهمية تطوير مشاريع تعتمد على موارد وخبرات محلية حتى تتمكن هذه المشاريع من تحقيق أثر تنموي مستدام. كذلك يتطلب العمل في هذا المجال الاستثماري محاولة إيجاد بدائل تخفف من نفقات الأسر وتوفر لهم الاحتياجات التي تحميهم من الفقر، مثل الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة وهي مشاريع نجحت في فلسطين.